

بغداد، 8 تموز/يوليو 2008 - استضافت حكومة العراق الاجتماع السابع للمرفق الدولي لصندوق تعمير العراق في بغداد. وهدف الاجتماع الذي شارك في رئاسته كل من العراق وإيطاليا، إلى استعراض صناديق العراق الاستثمارية التي يديرها البنك الدولي والأمم المتحدة. كما تم بحث الوضع الحالي في العراق والعبر المستفادة منذ تأسيس المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق في 2003 خلال انعقاد مؤتمر مدريد.

وقد أعرب رئيسي الاجتماع، وزير التخطيط د.علي بابان والوزير المفوض جيانلودوفيكو دي مارتينو، عن رضا لجنة المانحين عن الإنجازات التي تم تحقيقها وعن نتائج الاجتماع.

وأعرب د. بابان بدوره عن أمله بأن لا يتأثر العهد الدولي مع العراق سلباً نتيجة لزيادة موازنة العراق.

كما قام الوزير المفوض جيانلودوفيكو دي مارتينو بتسليط الضوء على التغييرات الهامة التي طرأت منذ تأسيس المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق على ثلاث مجالات رئيسية ألا وهي: تحديد أهداف وآليات التنمية في العراق؛ وتطوير الاقتصاد العراقي؛ ودينامية الوضع السياسي والأمني. كما نوه إلى أن "منظور المجتمع الدولي لدعم إعادة الإعمار في العراق هو في تغير مستمر منذ مؤتمر مدريد في عام 2003، فقد تطور من برنامج طوارئ لمرحلة ما بعد الحرب إلى شراكة صناعية واقتصادية حيث تركز المساهمة الخارجية على المساعدات الفنية التي تسعى إلى إطلاق موارد العراق الكبيرة، بالإضافة إلى التمويل المشترك، في إطار ملكية عراقية لاستراتيجية وتحديد الأولويات."

وقد فسح الاجتماع السابع للجنة المانحين المجال لبدء النقاش حول مستقبل المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق وصناديق الاستثمار متعددة الأطراف في العراق، وللنظر في خطوات إضافية ملموسة تهدف إلى مواصلة المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق مع العهد الدولي مع العراق واتسم النقاش بروح الشراكة القوية والدائمة مع العراق من أجل التنمية.